الأمم المتحدة S/2020/733

مجلس الأمن

Distr.: General
23 July 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالةً مؤرخة 22 تموز/يوليه 2020، موجهة إليكم من السيد محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رازية بِلغِه **كوتشييت غربا**
نائبة الممثل الدائم
القائمة بالأعمال بالنيابة

290720 280720 20-09934 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بالنظر إلى استمرار سياسة العرقلة والتعسف التي تنتهجها الإدارة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بعبور الأفراد بين الجانبين في قبرص، أرى من الضروري توجيه انتباه عنايتكم إلى الاعتبارات التالية، لا سيما في وقت تجري فيه مداولات مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

إنه مما يؤسف له بشدة أنه اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020 يجري منع، وفي بعض الحالات احتجاز، مواطنين من القبارصة الأتراك من أصول مختلفة، وكذلك رعايا أجانب (بمن فيهم رعايا الاتحاد الأوروبي)، وصلوا إلى الجزيرة عن طريق جنوب قبرص من قبل الإدارة القبرصية اليونانية لدى محاولتهم العبور إلى شمال قبرص أو منها. وبالمثل، قرر الجانب القبرصي اليوناني، مرة أخرى لاعتبارات سياسية، إبقاء معبر لوكماسي (شارع ليدرا) مغلقا. ويمكن القول إن هذا المعبر هو أهم نقطة عبور من حيث عدد حالات العبور والنشاط الاقتصادي الذي يولده في الشمال من خلال السياحة.

ولا يمكن تفسير هذه القيود بالاحتجاج بالتدابير المتخذة في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن الواضح أن هذه القرارات المتخذة بنية سيئة ودوافع سياسية هي جزء لا يتجزأ من سياسة العزل التي تنتهجها الإدارة القبرصية اليونانية للإضرار بالاقتصاد باقتصاد شمال قبرص وكبح السياحة فيه، وأنه يجري استغلال الظروف المؤسفة والعصيبة التي أوجدتها الجائحة لتحقيق هذه الغاية.

ومن الأمثلة الأخيرة، من بين العديد من الحالات الموثقة، على سياسة العرقلة هذه، ما وقع اليوم حين تم اعتقال ومضايقة امرأة من القبارصة الأتراك تحمل جواز سفر أسترالياً وصلت إلى الجزيرة عن طريق جنوب قبرص، ومصادرة وثائقها في نقطة العبور القبرصية اليونانية. وبعد كل المحنة التي كان عليها أن تتحملها، ودون أن تُعطى أي سبب على الإطلاق، لم يُسمح لها بالعبور إلى شمال قبرص. وغني عن القول إن هذه القيود، التي من الواضح أنه لا علاقة لها بمكافحة الجائحة، لا تجعل أي جهد يرمي إلى بناء الثقة بين الجانبين مفرغا من المعنى فحسب، بل أيضاً تتناقض بوضوح مع الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد. فقد أكد الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2020/685) أنه "من الضروري جدا السماح بالحركة داخل الجزيرة إلى جانب السفر إليها". وفي الفقرة نفسها، دعا أيضا إلى "إعادة فتح جميع المعابر بالكامل" (الفقرة 48). ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن سيعكس في قراره المقبل هذه الاعتبارات التي ذكرها الأمين العام.

ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي ألا يتغاضى عن هذه السياسة الاستفزازية والعدائية التي تنتهجها الإدارة القبرصية اليونانية بالتزامه الصمت، لأن هذه السياسة لا تنتهك حرية تنقل الناس في جميع أنحاء الجزيرة فحسب، بل إنها أيضاً تنتقص بدرجة أكبر من مستوى الثقة بين الشعبين في قبرص.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

الممثل